التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **سبتمبر 2025**

المؤشر الخليجي يسجل أعلى مكاسبه خلال 21 شهراً، مدفوعاً بصفة رئيسية بأداء السوق السعودية

عادت مؤشرات الأسهم الخليجية إلى تسجيل مكاسب بوتيرة ثابتة خلال النصف الثاني من سبتمبر 2025، ونجحت في تعويض جزءاً كبيراً من الخسائر التي شهدتها الأسواق في مطلع الشهر. وجاء هذا التعافي في أعقاب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، وهو القرار الذي تبعته البنوك المركزية في الدول الخليجية. ولعبت السعودية دوراً محورياً في تعزيز هذه المكاسب، بعد أن أعلنت الحكومة رفع سقف ملكية الأجانب في الشركات المدرجة الذي يبلغ نسبة 49 في المائة، مما دفع المستثمرين الأجانب إلى تعزيز مشترياتهم من الأسهم السعودية خلال النصف الثاني من الشهر. كما ساهم الإعلان عن اتفاق سلام بشأن غزة في خفض مخاطر الأسواق الإقليمية.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	9,371.9	3.1%	19.6%	174.0	7.4	17.2	1.4	2.3%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	8,507.1	6.7%	25.0%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	8,228.1	5.2%	19.1%					
الكويت - مؤشر السوق العام	8,795.7	3.5%	19.5%					
السعودية	11,503.0	7.5%	(4.4%)	2,483.8	33.5	19.8	2.4	3.5%
أبوظبي	10,014.6	(0.8%)	6.3%	827.1	6.5	20.7	2.6	2.3%
دبي	5,839.6	(3.7%)	13.2%	266.1	3.6	10.7	1.8	4.8%
قطر	11,052.8	(1.5%)	4.6%	182.2	2.5	12.3	1.4	4.5%
البحرين	1,948.2	1.0%	(1.9%)	68.7	0.04	13.7	1.3	9.8%
عمان	5,181.6	3.0%	13.2%	37.5	1.3	9.1	1.0	5.8%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,039.4	54.9	18.0	2.2	3.5%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

وسجل مؤشر مورجان ستانلي الخليجي مكاسب شهرية بلغت نسبتها 4.9 في المائة خلال شهر سبتمبر 2025، مسجلاً أعلى مستوياته منذ 21 شهراً، ومقترباً من أعلى المستويات المسجلة منذ نحو ثلاثة أعوام. وجاءت السعودية في صدارة الأسواق الخليجية الأفضل أداءً خلال الشهر بمكاسب بلغت نسبتها 7.5 في المائة، لتكون ضمن أعلى المؤشرات المالية على مستوى العالم. وجاءت بورصة الكويت في المرتبة الثانية، إذ ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 3.5 في المائة، تلتها كلا من عمان والبحرين بمكاسب بلغت نسبتها 3.0 في المائة و1.0 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجلت دبي أكبر انخفاض شهري بنسبة 3.7 في المائة، فيما تراجع أداء بورصتي قطر وأبوظبي بنسبة 1.5 في المائة و0.8 في المائة، على التوالي. أما على صعيد الأداء منذ بداية العام 2025 حتى تاريخه، جاءت الكويت في صدارة أسواق المنطقة، بمكاسب بلغت نسبتها 19.5 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من العام، ما يجعلها واحدة من أعلى الأسواق نمواً على المستوى العالمي، تلاها كلا من عمان ودبي بمكاسب بلغت نسبتها 13.2 في المائة منذ بداية العام حتى تاريخه.

من حيث أداء القطاعات، أغلقت جميع القطاعات تقريبًا في الأسواق الخليجية على ارتفاع خلال سبتمبر 2025. فقد شهد قطاع التأمين مكاسب ثنائية الرقم بنسبة 10.7 في المائة، تلاه مؤشرا الخدمات المالية المتنوعة والمواد الأساسية بمكاسب قوية بلغت 8.6 في المائة و7.4 في المائة، على التوالي. وشهدت ثلاثة قطاعات فقط انخفاضات خلال الشهر، شملت قطاع العقار بانخفاض بنسبة 2.2 في المائة، تلاه مؤشرا السلع الاستهلاكية المعمرة والملابس والسلع الرأسمالية بانخفاضات بلغت 1.2 في المائة و0.5 في

المائة، على التوالي. أما بالنسبة لأداء الأشهر التسعة الأولى من العام 2025، فقد تصدرت القطاعات الكبيرة، مثل الاتصالات والبنوك، قائمة القطاعات ذات المكاسب الثنائية الرقم بنسبة 22.4 في المائة و17.4 في المائة، على التوالي، تلتها أيضًا قطاعات الخدمات المالية المتنوعة بمكاسب ثنائية الرقم بنسبة 15.5 في المائة. وعلى صعيد القطاعات المتراجعة، تصدر قطاع المرافق العامة قائمة القطاعات المتراجعة بنسبة 25.7 في المائة، تلاه قطاع التأمين، ثم قطاع الأغذية والمشروبات بانخفاضات بلغت 15.7 في المائة و14.4 في المائة، على التوالي.

وظلت أسواق الأسهم العالمية إيجابية خلال شهر سبتمبر، بدعم من موجة شراء قوية لأسهم التكنولوجيا الأمريكية، إضافة إلى الأداء القوي لمؤشرات الأسواق الناشئة. وأنهى مؤشر مورجان ستانلي العالمي تداولات الشهر على ارتفاع بنسبة 3.0 في المائة، في حين ارتفع مؤشر ناسداك المركب بنسبة 5.3 في المائة، بينما سجل مؤشر ستاندرد أند بورز 500 نمواً بنسبة 3.1 في المائة. وعلى صعيد الأسواق الناشئة، سجل مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة مكاسب قوية بنسبة 6.5 في المائة خلال الشهر، مدعوما بصعود أسواق كوريا والمكسيك وتايوان.

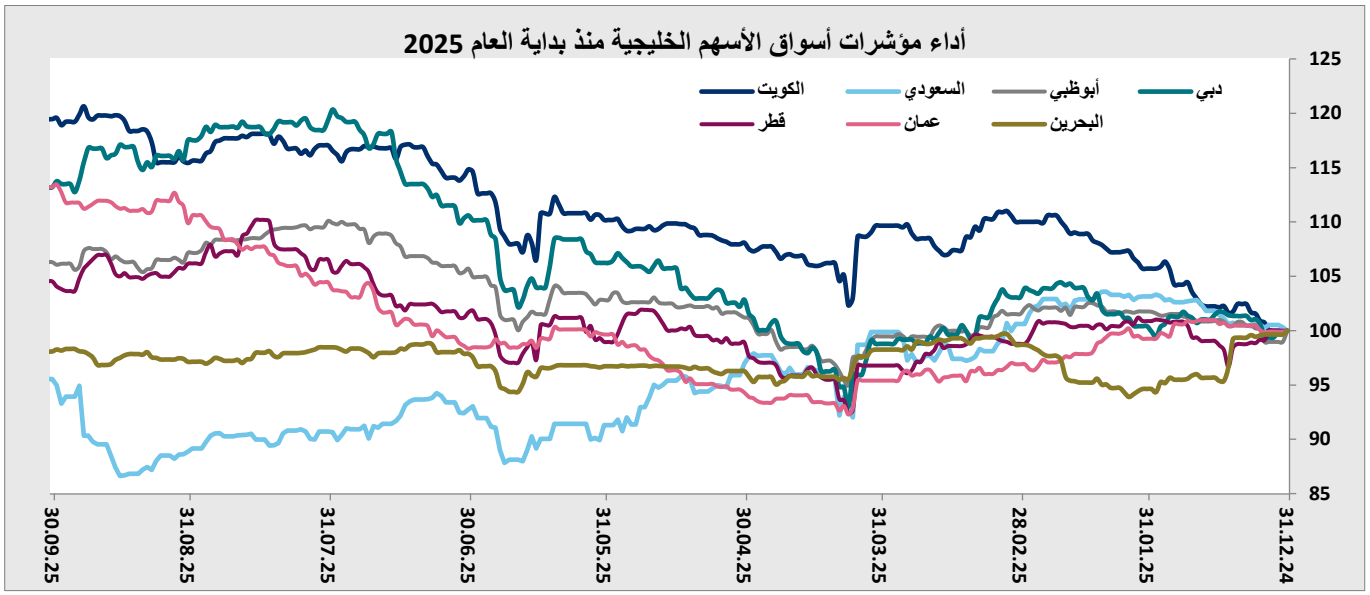

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

عادت بورصة الكويت إلى مسار النمو مرة أخرى خلال شهر سبتمبر 2025، إذ سجلت جميع المؤشرات القياسية الأربعة مكاسب، مدفوعة بالأسهم ذات رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة. وجاء مؤشر السوق الرئيسي 50 في الصدارة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 6.7 في المائة لينهي تداولات الشهر عند 8,507.1 نقطة. وسجل مؤشر السوق الرئيسي نموًا شهرياً أقل قليلاً بنسبة 5.2 في المائة، بينما ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 3.1 في المائة. وأنهى مؤشر السوق العام تداولات الشهر عند مستوى 8,795.7 نقطة مسجلاً مكاسب شهرية بنسبة 3.5 في المائة. وعلى خلفية النمو المسجل خلال شهر سبتمبر، استعادت بورصة الكويت مركزها كأكثر البورصات الخليجية نمواً منذ بداية العام 2025 حتى تاريخه، إذ سجل مؤشر السوق العام مكاسب بنسبة 19.5 في المائة. ودعمت هذه المكاسب بشكل إضافي مؤشرات أخرى، إذ ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 25.0 في المائة، وتبعه مؤشر السوق العام بنسبة 19.1 في المائة، ثم مؤشر السوق الأول بنسبة 19.6 في المائة.

ومال الأداء القطاعي في بورصة الكويت خلال شهر سبتمبر 2025 لصالح الرابحين، إذ سجلت تسع قطاعات مكاسب مقابل تراجع خمس قطاعات أخرى. وتصدر قطاع الرعاية الصحية المشهد بمكاسب قياسية بلغت نسبتها 18.3 في المائة، وتبعه كلا من مؤشري

قطاع العقار وقطاع الخدمات الاستهلاكية، بنمو بلغت نسبته 6.1 في المائة و5.4 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد القطاعات المتراجعة، شهد مؤشر قطاع التكنولوجيا أكبر انخفاض بنسبة 16.0 في المائة، تلاه كلا من مؤشري قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع منافع بانخفاض بلغت نسبته 9.9 في المائة و7.7 في المائة على التوالي. وساهم في دعم الارتفاع الذي سجله قطاع الرعاية الصحية مكاسب سهم شركة التقدم التكنولوجي التي بلغت 43.2 في المائة. أما أداء المؤشر العقاري فجاء مدعوماً بارتفاع سهم الأرجان العالمية العقارية بنسبة 31.3 في المائة، وسهم شركة أعيان العقارية بنسبة 23.3 في المائة. من جهة أخرى، كانت مكاسب مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية مدفوعة بصفة رئيسية بأداء سهم الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود بنسبة 7.3 في المائة. وسجلت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل البنوك مكاسب بنسبة 3.1 في المائة بعد أن حققت سبعة من أصل تسعة بنوك ارتفاعات في سبتمبر 2025. وجاءت في الصدارة أسهم البنك التجاري الكويتي، وبنك الكويت الوطني، وبيت التمويل الكويتي، بنمو بلغت نسبته 6.0 في المائة، و3.9 في المائة، و3.2 في المائة، على التوالي. وفي قطاع الاتصالات، سجل سهم شركة الاتصالات الكويتية (اس تي سي) خسائر هامشية، في حين حققت شركات الاتصالات الأخرى مكاسب. أما انخفاض مؤشر قطاع التكنولوجيا فكان مدفوعاً بتراجع سهم شركة الأنظمة الالية، المكون الوحيد ضمن المؤشر. كما تراجع مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية على خلفية انخفاض سهم شركة ميزان القابضة بنسبة 11.1 في المائة.

ومن أبرز الأسهم الرابحة في سبتمبر 2025 جاءت أسهم شركة حيات للاتصالات وشركة أسيكو للصناعات والشركة الوطنية للتنظيف بمكاسب بلغت نسبتها 76.1 في المائة و75.2 في المائة و 60.5 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد الأسهم المتراجعة، جاء سهم شركة تصنيف وتحصيل الأموال في الصدارة، بانخفاضه بنسبة 25.3 في المائة، وتبعه كلا من سهمي الأنظمة الالية وشركة المشاريع المتحدة، بانخفاض بلغت نسبته 16.0 في المائة و14.2 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 13.3 في المائة ليصل إلى 10.7 مليار سهم مقابل 9.4 مليار سهم تم تداولاها خلال شهر أغسطس 2025. كما ارتفع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 15.3 في المائة ليصل إلى 2.3 مليار دينار كويتي مقابل 2.0 مليار دينار كويتي خلال أغسطس 2025. وتصدر سهم بيتك قائمة الأسهم من حيث القيمة، بتداولات بقيمة 188.2 مليون دينار كويتي، وتبعه كلا من سهمي جي إف إتش والشركة العربية العقارية بتداولات بلغت قيمتها 139.0 مليون دينار كويتي و115.5 مليون دينار كويتي، على التوالي.

السعودية

بعد تسجيل خسائر خلال الشهرين الماضيين على التوالي، سجلت البورصة السعودية أكبر مكاسب شهرية على مستوى الأسواق الخليجية خلال شهر سبتمبر 2025 بعد أن ارتفع المؤشر بنسبة 7.5 في المائة خلال الشهر. واخترق المؤشر الحاجز النفسي الهام البالغ 11,000 نقطة بعد تداوله دون هذا المستوى لما يقارب 10 أسابيع وأنهى تداولات الشهر مغلقاً عند أعلى مستوياته المسجلة منذ مايو 2025 عند 11,503.0 نقطة. والجدير بالذكر أن مؤشر السوق السعودية (تاسي) ارتفع بنسبة 5.1 في المائة في 24 سبتمبر 2025 لينهي تداولاته مغلقاً عند 11,437 نقطة، مسجلا أقوى مكاسب له في يوم واحد منذ العام 2020.

وجاء أداء المؤشر مدعوماً بمجموعة من العوامل، بما في ذلك إعلان هيئة أسواق المال عن خطط لتخفيف قيود الملكية الأجنبية على الشركات المدرجة، والزيادة الأخيرة في أسعار النفط الخام على الرغم من اتفاقية الأوبك وحلفائها لزيادة إنتاج النفط في أكتوبر 2025 بمقدار 137 ألف برميل يومياً. وأدت المكاسب خلال الشهر إلى تقليص خسائر المؤشر العام للبورصة السعودية تاسي منذ بداية العام 2025 بأكثر من الثلثين لتصل إلى نسبة 4.4 في المائة. وخلال الشهر، خفض البنك المركزي السعودي أسعار اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) وإعادة الشراء العكسية (الريبو العكسي) بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.75 في المائة و4.25 في المائة، على التوالي، وذلك عقب إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض أسعار الفائدة، مما انعكس بصورة إيجابية على أداء السوق وحقق مكاسب ملحوظة خلال الأسبوع الثالث من الشهر. وفيما يتعلق بنشاط السوق الرئيسية، شهد الشهر إدراج سهمين جديدين، وهما مجموعة منزل التسويق ضمن قطاع تجزئة وتوزيع السلع الكمالية ودار الماجد العقارية ضمن قطاع إدارة وتطوير العقارات.

ومال الاداء الشهري لصالح الرابحين، وجاء مؤشر قطاع الاستثمار والتمويل في الصدارة بتسجيله لمكاسب ثنائية الرقم بنسبة 12.3 في المائة، وتبعه كلا من مؤشري قطاع البنوك وقطاع التأمين بمكاسب بلغت نسبته 10.7 في المائة و10.2 في المائة، على التوالي. كما سجلت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل الطاقة والاتصالات مكاسب شهرية بنسبة 3.8 في المائة و5.8 في المائة، على التوالي. وفي قطاع البنوك، حققت جميع البنوك المدرجة مكاسب خلال الشهر عقب إعلان هيئة أسواق المال إلغاء حدود الملكية الأجنبية، وتصدر سهم مصرف الراجحي والبنك الأهلي السعودي وبنك البلاد مكاسب القطاع بنسبة 14.0 في المائة و11.9 في المائة و11.9 في المائة، على التوالي. أما على صعيد قطاع الاتصالات، فقد سجلت جميع الأسهم المدرجة ضمن المؤشر مكاسب خلال الشهر. وفي قطاع الطاقة، جاءت المكاسب على خلفية أداء أسهم الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري، بارتفاع بلغت نسبته 24.6 في المائة، إلى جانب سهم شركة أديس القابضة التي سجلت مكاسب بنسبة 9.9 في المائة، بينما ارتفع سعر سهم أرامكو السعودية بنسبة 3.4 في المائة، محققة أكبر معدل نمو في عامين. أما مؤشر قطاع الإعلام، فقد شهد مكاسب في كافة مكوناته، مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع سعر سهمي مجموعة إم بي سي وسهم الشركة العربية للتعهدات الفنية بنسبة 23.3 في المائة 17.7 في المائة، على التوالي خلال الشهر.

الامارات

تراجع مؤشر فوتسي ابوظبي بنسبة 0.8 في المائة في سبتمبر 2025، على الرغم من نجاحه في الحفاظ على مستواه فوق حاجز 10,000 نقطة للشهر الثالث على التوالي، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 10,014.6 نقطة. وتراجع أداء المؤشر منذ بداية العام حتى تاريخه إلى 6.3 في المائة خلال هذه الفترة. ومني الأداء القطاعي بخسائر على نطاق واسع، إذ تراجعت سبعة من القطاعات العشرة للبورصة، في حين تقدمت القطاعات الثلاثة المتبقية خلال الشهر. ويعزى الأداء الضعيف بصفة رئيسية إلى انخفاض القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير، وأبرزها قطاع السلع الاستهلاكية (-5.8 في المائة) والصناعة (-5.0 في المائة) والعقارات (-2.1 في المائة). وعلى صعيد قطاع السلع الاستهلاكية، فقد كان القطاع الأكثر انخفاضاً خلال سبتمبر 2025، إذ شهدت خمس من الشركات الست المدرجة ضمن المؤشر انخفاضا، بما في ذلك لولو للتجزئة القابضة (-7.4 في المائة) ومجموعة فينيكس (-8.1 في المائة). وفي المقابل، ساهم الأداء القوي لقطاع المرافق العامة (+4.8 في المائة) وقطاع الاتصالات (+4.0 في المائة) وقطاع الطاقة (+3.3 في المائة) في تعويض بعضاً من الضعف الذي سجلته القطاعات السبعة الأخرى، مما حد من الانخفاض العام لمؤشر السوق العام.

انخفض المؤشر العام لسوق دبي المالي للشهر الثاني على التوالي، مسجلاً تراجعاً بنسبة 3.7 في المائة خلال سبتمبر 2025 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 5,839.6 نقطة. وأدى هذا الانخفاض إلى تراجع أداء المؤشر منذ بداية العام 2025 حتى تاريخه إلى نسبة 13.2 في المائة، ليحتل بذلك المركز الثاني كأفضل المؤشرات الخليجية أداءً خلال العام. وجاء الأداء القطاعي مائلاً نحو الانخفاض خلال الشهر، إذ سجلت ستة من أصل ثمانية مؤشرات قطاعية تراجعاً، في حين سجل المؤشران المتبقيان مكاسب.

إلا أنه على الرغم من ذلك، وبصرف النظر عن ميل التوزيع القطاعي باتجاه الهبوط، إلا أن الانخفاض الشهري لمؤشرات القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير مثل المؤشر المالي (-2.5 في المائة) والمؤشر العقاري (-8.3 في المائة) ساهم في تراجع المؤشر العام. وعززت البنوك الكبرى ذات الثقل الوزني الكبير مثل بنك الإمارات دبي الوطني (-3.8 في المائة) وبنك دبي التجاري (-2.4 في المائة) من الانخفاض العام للمؤشر المالي. وعلى صعيد المؤشر العقاري، سجلت ست شركات من أصل سبع شركات تشكل القطاع تراجعاً خلال شهر سبتمبر 2025. من جهة أخرى، سجل مؤشر المواد الأساسية أكبر ارتفاع بين المؤشرات بنسبة 0.4 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 187.8 نقطة، فيما حقق مؤشر الصناعات، المؤشر الآخر الوحيد الذي سجل ربحاً خلال الشهر، ارتفاعا هامشيا بنسبة 0.1 في المائة.

قطر

تراجعت بورصة قطر للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر 2025، إذ أنهى مؤشر قطر 20 تداولات الشهر مغلقاً عند 11,052.8 نقطة، منخفضاً بنسبة 1.5 في المائة، فيما سجل مؤشر قطر لجميع الأسهم انخفاضاً بمعدل أقل نسبياً بنسبة 1.4 في المائة خلال الشهر. وبهذا الأداء، تراجع أداء مؤشر قطر 20 منذ بداية العام حتى نهاية سبتمبر 2025 ليصل إلى نسبة 4.6 في المائة، في حين سجل مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم مكاسب بنسبة 9.9 في المائة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، مال الأداء لصالح الخاسرين، بعد أن أنهت أربعة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية الشهر على تراجع. وتصدر قائمة المؤشرات الرابحة مؤشر قطاع الاتصالات والتأمين والخدمات والسلع الاستهلاكية، بنمو بلغت نسبته 4.0 في المائة، و2.0 في المائة، و1.4 في المائة، على التوالي. في المقابل، جاء مؤشر قطاع النقل في صدارة القطاعات المتراجعة بانخفاض بلغت نسبته 2.5 في المائة، وتبعه مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية والعقارات بخسائر بلغت نسبتها 2.2 في المائة و1.5 في المائة، على التوالي.

البحرين

تحول أداء المؤشر العام لبورصة البحرين إلى المنطقة الإيجابية في سبتمبر 2025، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 1.0 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 1,948.17 نقطة. وكان الأداء القطاعي لهذا الشهر سلبياً إلى حد كبير، إذ تراجع أداء أربعة من المؤشرات السبعة وارتفعت ثلاثة مؤشرات خلال هذه الفترة. إلا أن نمو القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير مثل المواد الاساسية (+1.6 في المائة) والمؤشر المالي (+1.4 في المائة) ساهم في تعويض انخفاضات المؤشرات الأخرى. وساهم الأداء القوي لعدد من المكونات الرئيسية مثل مجموعة جي إف إتش المالية (+23.7 في المائة) وسوليدرتي البحرين (+4.6 في المائة) في تعزيز ارتفاع المؤشر المالي خلال شهر سبتمبر 2025. وبالمثل، ارتفع سعر سهم ألمنيوم البحرين، المكون الوحيد ضمن مؤشر المواد الاساسية، بنسبة 1.6 في المائة، بنفس معدل نمو المؤشر في سبتمبر 2025. كما ارتفع المؤشر العقاري بنسبة 0.8 في المائة، مما يعكس ارتفاع سعر سهم شركة البحرين للسيارات بنسبة 9.5 في المائة خلال الشهر. وعلى النقيض من ذلك، سجل مؤشر قطاع تجزئة السلع الاستهلاكية الكمالية أكبر معدل انخفاض على مستوى المؤشرات خلال الشهر بنسبة 4.6 في المائة، مغلقاً عند 2,989.1 نقطة، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تراجع سعر سهم شركة مجمع البحرين للأسواق الحرة بنسبة 8.8 في المائة خلال الشهر.

عمان

سجل مؤشر سوق مسقط 30 مكاسب للشهر الثالث على التوالي في سبتمبر 2025، مرتفعاً بنسبة 3.0 في المائة بعد زيادة بلغت نسبتها 5.2 في المائة في أغسطس 2025. وأنهى المؤشر تداولات الشهر مغلقاً عند 5,181.6 نقطة بعد أن لامس أعلى مستوياته المسجلة في ثماني سنوات في 29 سبتمبر 2025. وكان النمو واسع النطاق، إذ سجلت المؤشرات القطاعية الثلاثة مكاسب. وجاء مؤشر قطاع الخدمات في الصدارة بتسجيله لارتفاع ملحوظ بنسبة 6.3 في المائة. كما ارتفع المؤشر المالي بنسبة 1.8 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 8,524.92 نقطة، ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى المكاسب التي سجلتها المكونات الرئيسية ضمن المؤشر، بما في ذلك الشركة الدولية للاستثمارات المالية (+14.1 في المائة) واومنيفست (+8.8 في المائة). كما كان نمو مؤشر قطاع الخدمات مدفوعاً بالارتفاعات الهائلة التي سجلتها العديد من المكونات، مثل شركة السوادي للطاقة (+39.0 في المائة) وشركة الباطنة للطاقة (+38.0 في المائة). وفي ذات الوقت، سجل مؤشر قطاع الصناعة مكاسب بنسبة 0.3 في المائة، مما يعكس الأداء المعتدل للشركات المدرجة ضمن مؤشر القطاع.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com